ورقة سياسية

التحوّل السّعودي الاقتصادي

الطّموحات والتحدّيات

W.A.R.C
West Asia Research Center

تاريخ الإصدار: 17 تموز/ يوليو 2023

ورقة سياسية

الدّوافع الاقتصاديّة للتحوّل السّعودي

الطّموحات والتحدّيات

17-07-2023

منذ تولّي ابن سلمان ولاية العهد عام 2017، شهدت السعودية تحوّلات داخليّة وخارجيّة سيكون لها أثرها على المستقبل القريب والبعيد للبلاد. وإن كانت ولاية عهده قد بدأت بسياسة شنّ الحروب، فإنه وبعد ثماني سنوات، يعيد ولي العهد ترتيب أوراقه، ليتجه إلى سياسة "صفر أزمات"، كمنهج جديد يقارب به ملفاته الخارجية، فيما يبقى للدّاخل حساباته الخاصة.

يجمع خبراء الاقتصاد أن عصر الاعتماد على النفط يتّجه نحو الأفول، وهو ما سيؤثر على موازنات دول الخليج النفطية، ويزيد من أزمة تمويل مشاريع تحولها من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع.

بالنسبة للسعودية، تشير الأرقام والبيانات إلى أن عملية التحوّل الاقتصادي لا تزال تصطدم بتحديات عدّة، من بينها الأزمة الاقتصادية، تكاليف الحروب، تنامي المنافسين، والتنافس النفطي. يضاف إلى ذلك، طموحات رؤية ولي العهد السعودي 2030 ومشاريعها المتعثّرة.

انطلاقًا مما تقدّم، تسعى الورقة البحثّية الحالية للإجابة عن إشكالية الدوافع الاقتصادية للتحول السعودي، وتحديد المسار الزمني لهذا التحوّل، وما يترتّب عليه من متطلّبات أمنية واقتصادية. بناءً على هذا التحليل، يمكن الإجابة عن سؤال حول المدى الزمني لهذا التحول نحو سياسة "صفر أزمات".

الفهرس

أولاً: التحديات

1- الوضع الاقتصادي الداخلي
2- تكلفة الحروب
3- الضربات اليمنية
4- التنافس النفطي
5- تنافي المنافسين

ثانيًا: الطّموحات

1- لماذا رؤية 2030؟
2- أرامكو ورؤية 2030
3- التحوّل الاقتصادي ومستقبل النفط
4- التحول الاقتصادي من المنظور الصيني
5- دول النفط أمام تحدّي الزمن

خلاصة واستنتاجات

أولاً: التحدّيات

رغم إطلاق دول الخليج رؤًى ومشاريع تنموية لإخراج اقتصاداتها من نموذج "الريع" إلى الاقتصاد المتنوع الإنتاجي، إلا أنّ هذا التّحول لا يزال في طور النشأة. وإن كان الاقتصاد السعودي يعدّ نموذجيًا لجهة الموارد البشرية والإمكانات الاقتصادية، إلا أن العوائق أمامه لا تزال قائمة وتتطلب تحوّلات جذرية.

1. الوضع الاقتصادي الدّاخلي

رغم الترويج لانخفاض نسب البطالة وتحسّن الناتج المحلي وانخفاض العجز العام في الموازنة، إلا أنّ الأرقام تكشف الواقع:

- ارتفاع نسبة البطالة إلى 8.5% في الربع الأول من 2023 مقارنة مع 8% في الربع الأخير من 2022.
- تصاعد معدل البطالة بين الإناث بنسبة 16.1%، ما يكشف تدني نسبة انخراط المرأة في سق العمل.
- ارتفاع مؤشر الدين العام من 37.9 مليار دولار أواخر 2015 إلى 250.1 مليار دولار نهاية 2021.
- تراجع قيمة الأصول الخارجية من 732.3 مليار دولار عام 2014 إلى 437.16 مليار دولار عام 2021.
- انخفاض الاستثمار الأجنبي بنسبة 60% عام 2022.
- تراجع حجم احتياطات العملة الأجنبيّة في المصرف المركزي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2023 بأكثر من 30 مليار دولار أميركي.
- عدم تخفيض أو إلغاء ضريبة القيمة المضافة التي رفعت نسبتها من 5% إلى 15% عام 2020.
- توقّع انكماش الاقتصاد 0.5% هذا العام بعد قرار السعودية خفض إنتاج النفط.
- توقع انخفاض النمو الاقتصادي إلى 2.1% أي أقل من ربع النمو الاقتصادي عام 2022.

صندوق النقد الدولي وفي توقعاته لعام 2023، قال إن الميزانية السعودية ستسجل عجزًا بنسبة 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، ستحتاج إلى توسيع اقتراضها من الأسواق المالية لتغطية عجز الميزانية وتمويل النفقات المخطط لها. واستنادًا إلى هذه الأرقام، توقع موقع Fanack الهولندي[1] ضغوطًا متزايدة على الاقتصاد السعودي بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وانخفاض إنتاج النفط السعودي، مشيرًا إلى أن هناك مخاوف جدية بشأن جدوى مشاريع محمد بن سلمان بسبب تراجع عائدات ميزانية الحكومة.

زمن الانهيار الاقتصادي

في مقابلة، يقول عضو منظمة العفو الدولية وحزب العمال النيوزيلندي، المحامي اسحاق الجيزاني، إن "رؤية 2030 تهدف إلى استنساخ النظم الغربية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دونما النظم السياسية. ففرض الضرائب ليس إلا البداية، إذ سيتم تحويل الخدمات التي يحصل عليها المواطن بالمجان إلى خدمات مدفوعة في إطار التخصيص.

[1] نورالدين، علي (4 يوليو 2023)، تحولات أسواق النفط تضغط سلبًا على الاقتصاد السّعودي، موقع فنك، استرجع بتاريخ 11 يوليو 2023 https://fanack.com/ar/economy/features-insights/saudi-oil-market-shifts-exert-pressure-on-economy~262801/

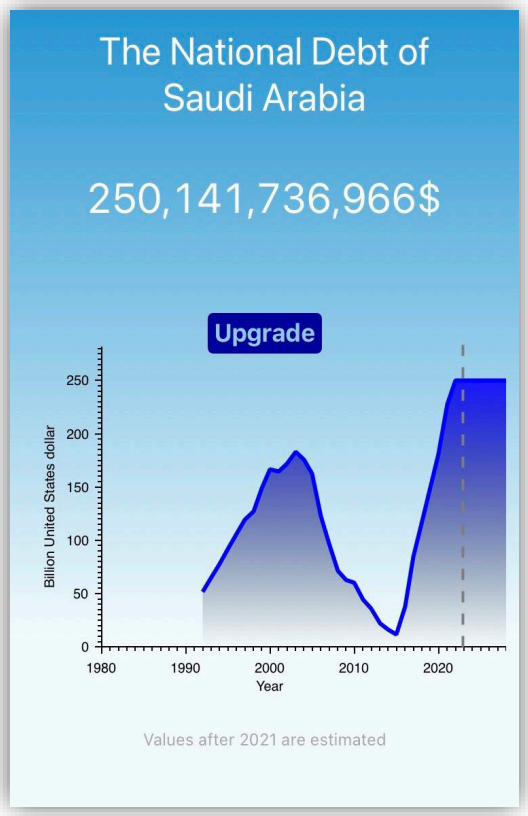

بسبب القرار الفردي الارتجالي الغير مدروس تسبب ولي العهد بتحميل ميزانية الدولة ديونًا خارجية في سابقة في تاريخ الموازنات السعودية، حيث كان الملوك السابقون متحفظون تجاه الاستدانة من الخارج أو حتى تجاه طرح سندات وصكوك تحمّل الدولة ديونًا خارجية هي في الغنى عنها. وللمزيد من البراهين على فردية وارتجالية القرارات الاقتصادية والاستثمارية الكارثية، هو قرار محمد بن سلمان استثمار 45 مليار دولار في جلسة مدتها 45 دقيقة فقط في أول لقاء مع رئيس صندوق "سوفت بنك" الذي حقق خسائر كبرى خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وصل الدين العام إلى أدنى مستوياته في نهاية 2014 وما أن اعتلى سلمان وابنه العرش حتى بدأ يتضاعف كل عام ليتجاوز 250 مليار دولار أمريكي يضاف إليها سابقة الديون الخارجية التي لم تعتد عليها البلد.

لا يوجد مبرر للسعودية أو لأي دولة مثلها في بقائها معتمدة على النفط طوال هذه السنين. فالمال متوفر والسلع والخدمات التي يحتاج العالم كثيرة، ومع هذه الإمكانيات من السهل الاستغناء عن النفط في غضون 15 إلى 20 سنة، وهذه المدة كافية لتنفيذ الخطط الاستثمارية بشكل مريح، فإذا تجاوزت هذه المدة فهذا يعني أن هناك خلل ما في التنفيذ.

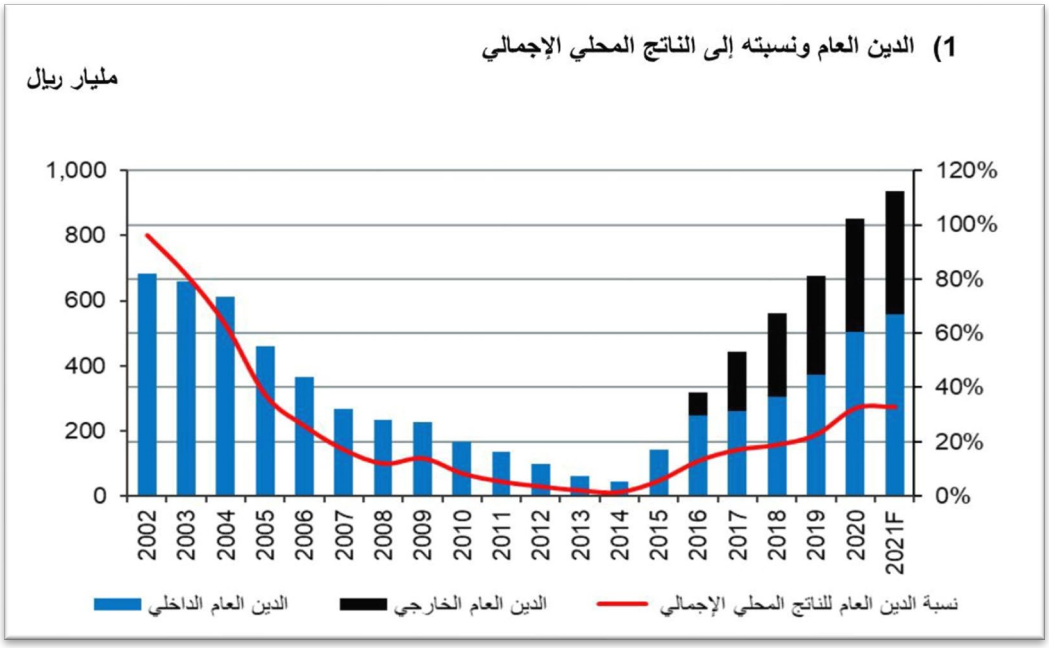

أما أبرز التحديات التي لا تزال تواجه مشاريع الرؤية، فهي البطالة ومعروض الوظائف المتدنية التي ستكون متاحة للمواطنين مقابل الوظائف الراقية التي تتاح للأجانب، كذلك سياسة التفقير المتعمدة واستفزاز "المحافظين". والتحدي الآخر هو عدم قناعة الغرب مهما تقدمت الرؤية، لأن الملك وسلطاته لا يحترمون القوانين، فمهما تكدست ناطحات السحاب والمشاريع العملاقة يبدو في الصورة شخص واحد مهيمن. وهناك تحد آخر وهو التطبيع مع "إسرائيل" ضمن مشروع قديم اقترحه شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد، وبدأ تطبيقه في الأردن فيما يسمى المنطقة الاقتصادية الحرة، وسيطبّق في نيوم حيث ستكون ذات سلطة مستقلة بإدارتها وتشريعاتها، وستخلق منطقة مشابهة في الضفة الأخرى على شواطئ سيناء، لتتحد جميعها إما تحت سلطة واحدة أو في كونفدرالية لإدارة هذه المناطق العازلة خدمة لأمن إسرائيل".

2. تكلفة الحروب

تعدّ تكلفة الحروب الأكثر تأثيرًا في قرارات إعادة التموضع والتحوّلات السياسية السعودية. في أحدث الأرقام والتقديرات، احتلت السعودية المرتبة الخامسة عالميًا في الإنفاق العسكري العام الماضي، بنسبة 3.3% من حجم الإنفاق العالمي. وارتفع الإنفاق العسكري بنسبة 16%، ليصل إلى ما يقدر بنحو 75 مليار دولار، وهي زيادة وصفها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) بأنها الأكبر من نوعها في العالم.

- **سوريا**

مثّل الأمر الملكي بتعيين بندر بن سلطان رئيسًا للاستخبارات العامّة السعودية خلفًا للأمير مقرن بن عبد العزيز في تموز/يوليو 2012، بداية المشروع الرسمي السعودي في الحرب على سوريا. بندر الذي تسلّم الملف السوري من قطر، بدأ العمل مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية على إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، بالاعتماد على مقاتلين وهابيين استحضروا من مختلف بقاع الأرض. تولّت السعودية مهمّة تمويل الجماعات الإرهابية، فيما تولت أميركا مهمة تدريبهم. أما المبلغ الذي طلبه بندر، فكان ميزانية بحدود 2000 مليار دولار، بحسب تصريح لرئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم آل ثاني.

الحرب التي قدّرت تكلفتها بحوالي 800 مليار دولار، اتهم مندوب سوريا الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري السعودية وقطر بإنفاق 137 مليار دولار على دعم الجماعات الإرهابية فيها. وهو ما تكشفه وثائق ويكيليكس في مراسلات بريدية سريّة لوزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون، تؤكد فيها أن السعوديين هم أكثر من صدّروا التطرّف إلى العالم في الأعوام الثلاثين الماضية.

- **لبنان**

تعود بدايات التدخل السعودي في الشأن اللبناني إلى الحرب الأهلية عام 1990. يكشف السفير السعودي السابق في لبنان عبد العزيز خوجة أن بلاده قدمت منذ عام 1990 أكثر من 72 مليار دولار في صورة مساعدات مختلفة للبنان. ويقول تقرير لصحيفة الشرق الأوسط[2]، إن السعودية ضخت في الدورة

[2] 70 مليار دولار حجم المساعدات المالية السعودية للبنان مقابل 100 مليون إيرانية (25 فبراير 2016)، موقع الشرق الأوسط، استرجع بتاريخ 11 يوليو 2023 https://aawsat.com/home/article/578181/70-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-

الاقتصادية اللبنانية بين 1990 و2015، أكثر من 70 مليار دولار، بشكل مباشر وغير مباشر، وحوّلت وديعة مالية بقيمة مليار دولار خلال حرب 2006، ناقلة عما وصفته بالتقرير الدولي، أن ما نسبته 10 في المائة من الودائع غير المقيمة في لبنان هي مملوكة لمستثمرين سعوديين. أرقام لا تحتسب بالطبع حجم الأموال التي أنفقت على الجماعات الإرهابية والأموال التي استثمرت في وسائل الاعلام اللبنانية بهدف الدعاية السياسية.

في نيسان 2021، أثار تصريح نُقل عن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ضجة في الوسط السياسي اللبناني. تقول صحيفة الأخبار اللبنانية[3] إن مسؤولاً عربيًا كبيرًا زار السعودية والتقى ابن سلمان طارحاً عليه ضرورة مساعدة لبنان للخروج من أزمته، لكن الأخير رفض، مشيراً إلى أن بلاده "دفعت 20 مليار دولار بعد عام 2005 في لبنان، وهي غير مستعدة لتكرار التجربة، لأن اللبنانيين يرفضون مساعدة أنفسهم". تصريح يتوافق مع المقاربة السعودية الجديدة لحلفائها والتي عبر عنها وزير المالية السعودية محمد الجدعان في منتدى دافوس الاقتصادي 2023، وقوله إن حصول الدول على مساعدات سعودية لن يكون تلقائياً وسهلاً بعد اليوم.

- **اليمن**

يحتل العدوان على اليمن حصة الأسد من تكلفة الحروب السعودية. في استعراض سريع للبيانات، رفعت السعودية قيمة إنفاقها العسكري بداية العدوان على اليمن عام 2015 إلى 82.2 مليار دولار، بعد أن كان قد بلغ في 2013، 59.6 مليار دولار فقط. فيما قفزت مشتريات السلاح بمعدل كبير لتصبح السعودية المستورد الأول للسلاح عالميًا بقيمة 65 مليار دولار.

تقول التقديرات إن تكلفة الحرب على اليمن تقدّر يوميًا بحوالي 200 مليون دولار، أي مليارين و83 مليون دولار شهريًا، و25 مليار سنويًا. وإذا ما احتسب هذه المبلغ على مدى سنوات العدوان المنصرمة، فإن الإجمالي يقارب الـ 200 مليار دولار.

لكن تقريرًا لمجلة الفورين بوليسي يكشف عن أن كلفة العدوان السعودي على اليمن بلغ حتى نهاية 2019 فقط، 725 مليار دولار، ويقسّم هذه النفقات على الشكل التالي:

- تكاليف بارجتين حربيتين تتبعهما ست فرقاطات مرافقة بلغ 54 مليار دولار خلال 6 شهور.
- تكاليف قمرين صناعيين للأغراض العسكرية يعادل مليار و800 مليون دولار خلال ستة أشهر.
- تكاليف كراء طائرة الأواكس يعادل مليار و80 مليون دولار خلال ستة أشهر.

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-100-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

[3] » دفعنا 20 مليار دولار بعد عام 2005 في لبنان، ولن نكرّر التجربة» | ابن سلمان: نوّاف سلام مرشّحنا (23 نيسان 2012)، صحيفة الأخبار، استرجع بتاريخ 11 يوليو 2023 https://al-akhbar.com/Politics/304672

- تكاليف ما يقرب من 35 ألف غارة شنتها أكثر من 150 طائرة، ألقت خلالها 140 ألف صاروخ، بإجمالي بلغ 46 مليار دولار. (الإحصائية الصادرة عن القوات اليمنية في آذار/مارس 2023 توثق أكثر من 274302 غارة).
- تكاليف التموين الجوي ووقود الطائرات والصيانة تقدر بحوالي 5 مليارات دولار.
- تكاليف صفقات سلاح أميركية بقيمة 150 مليار دولار وطائرات فرنسية بقيمة 36 مليار دولار.

وهذه تكاليف لا تشمل الخسائر الميدانية السعودية، إذ أسقطت القوات اليمنية 165 طائرة ما بين استطلاعية وحربية، ودمرت أكثر من 18397 آلية ومدرعة وناقلة جند ودبابة وعربة وجرافة وسلاح.

يرى روجر بويز في مقال بصحيفة التايمز اللندنية[4] أن مستقبل السعودية مرهون بكسب الحرب في اليمن، وإلا فإن كل خطط الإصلاح التي يتبناها ابن سلمان ستذهب أدراج الرياح. يقول بويز إن الحرب تكبد السعودية 200 مليون دولار يومياً، وأن مقابل صاروخ "حوثي" واحد يكلف أقل من مليون دولار، تطلق الرياض تجاهه صاروخ باتريوت بقيمة ثلاثة ملايين دولار لاعتراضه.

3. الضربات اليمنية

مثّلت الضربات اليمنية على المنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخريص في أيلول/سبتمبر 2019 لحظة مفصلية في الإدراك الأمني السعودي، وشكّلت صدمة لا تزال آثارها ممتدة.

رد واشنطن الباهت، أشعر الرياض حينها بأن أميركا حليف لا يمكن الركون إليه، وجعلها تتيقن عدم جدوى الاعتماد الحصري على التحالف معها. لكن الضربة لم تكن الأولى ولا الأخيرة في سلسلة هجمات اليمنية استهدفت عصب الاقتصاد السعودي وذهبه الأسود:

1- توازن الردع الأولى (17 آب/ أغسطس 2019): استهدفت حقل الشيبة التابعة لشركة أرامكو.
2- توازن الردع الثانية (18 أيلول/سبتمبر 2019): استهدفت مصافي بقيق وخريص بعدد من الطائرات المسيرة وعطلت ما يقارب نصف انتاج المملكة من النفط الخام.
3- توازن الردع الثالثة (21 شباط/فبراير 2020): استهدفت منشأة أرامكو في ينبع على البحر الأحمر.
4- توازن الردع السابعة (5 أيلول/سبتمبر 2021): استهدفت منشآت أرامكو في رأس تنورة بالدمام.
5- توازن الردع الثامنة (20 تشرين الثاني/اكتوبر 2021): استهداف مصافي أرامكو في جدة.

مع دخول العدوان عامه السابع، كانت المعدلات قد تغيّرت، ومعها أعلنت القوات اليمنية، أن عصب الاقتصاد السعودي وعماده، سيكون في مرمى الأهداف العسكرية، ردًا على جريمة حصار الشعب اليمني. وفيما كانت أروقة البيت الأبيض تضغط لتخفيض أسعار النفط، جاءت هذه الضربات التي سرعان ما استغلتها السعودية لتعيد تذكير أميركا بالتزاماتها الأمنية وفق معادلة "النفط مقابل الحماية"، وتؤكد عبر وزارة خارجيتها أنها "تخلي مسؤوليتها من أي نقص في إمدادات البترول للأسواق العالمية في ظل الهجمات

[4] Boyes, Roger (7 March 2018) Saudi future rests on winning war in Yemen, The Times, retrieved from https://www.thetimes.co.uk/article/saudi-future-rests-on-winning-war-in-yemen-2b0nq5b52

التي تتعرض لها منشآتها النفطية"[5]. وعليه فقد فرضت القوات اليمنية معادلة ردع جديدة تمثلت بالـ"النفط مقابل الحصار"، وذلك عبر عمليات ثلاث حملت اسم "كسر الحصار":

1- كسر الحصار الأولى (10 آذار/ مارس 2021): استهدفت مصفاة أرامكو في الرياض وشركة أرامكو في جيزان.
2- كسر الحصار الثانية (20 آذار/ مارس 2021): استهدفت منشآت أرامكو في الرياض وينبع وجدة وجيزان.
3- كسر الحصار الثالثة (25 آذار/مارس 2021): استهدفت شركة أرامكو في جدة وجيزان ونجران ومصفاتي رأس التنورة ورابغ.

تقرير لموقع أويل برايس المتخصص بالنفط، حذّر من أن أي ضربة قد تتعرض لها المنشآت النفطية السعودية ستكون لها تداعيات محسوسة في العالم حيث لا تمتلك البلاد طاقة فائضة لتحل محل الكميات التي يمكن أن تنقطع. وفي هذا السياق، يرى تقرير لموقع وول ستريت جورنال[6] أن تحركات السعودية لإعادة العلاقات مع إيران تأتي في إطار مساعي الحفاظ على أمن المنشآت النفطية.

4. التنافس النفطي

ضربة منشأتي بقيق وخريص التي تسببت بارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط، أيقظت المخاوف العالمية من واقع القطاع النفطي في السعودية، في ظل غياب الشفافية عن مستوى الاحتياط النفطي والقدرة الانتاجية، بالإضافة إلى القيمة السوقية لأرامكو.

لعقود طويلة، ادعت السعودية امتلاكها طاقة احتياطية تتراوح بين مليونين ومليوني ونصف المليون برميل في اليوم، ما يعني أن طاقة الانتاج قد تصل إلى 12.5 مليون برميل في اليوم، وهو مستوى لم تسجله السعودية إطلاقًا، إذ لم تتخط عتبة إنتاج 11 مليون برميل يوميًا إلا في مناسبتين.

يرى كبير محللي النفط في مؤسسة إنرجي أسبكتس ريتشارد مالينسون أن "ما تسعى السعودية للقيام به من خلال عدم الكشف عن الصورة الحقيقية لإنتاجها النفطي هو حماية سمعتها كمورد للنفط جدير بالثقة"[7]. فيما يلفت محلل شؤون النفط سايمون واتكينز[8]، إلى أن "قلب المشكلة هو الوهم الجماعي، لدى المسؤولين الكبار في السعودية بشأن الأرقام الحكومية المتعلقة بصناعة النفط التي تثبت دعائم النظام". ويضيف أنه "في ظل عدم اكتشاف آبار جديدة، وتراجع الإنتاج في آبار كبيرة مثل الغوار، فمن الناحية

[5] السعودية: نخلي مسؤوليتنا من أي نقص في إمدادات البترول للأسواق العالمية في ظل الهجمات الحوثية، (21 مارس 2022)، صحيفة الشرق الأوسط، استرجع بتاريخ 11 يناير 2023 https://www.okaz.com.sa/news/local/2100535

[6] Al batata Saleh and Said Summer (Apr 9, 2023) Saudi Arabia, Houthis Advance Toward Long-Term Cease-Fire in Yemen, Wall Street Journal, retrieved from https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-houthis-advance-toward-long-term-cease-fire-in-yemen-afa10c9b

[7] Reed,Stanley (Sept. 19, 2019) The Saudis Are Keeping the Oil Flowing, but It's Not Easy, The New York Times, retrieved from https://www.nytimes.com/2019/09/19/business/energy-environment/saudis-oil-attack.html

[8] Watkins, Simon (Oct 13, 2021) The Facts Behind Saudi Arabia's Outrageous Oil Claims, Oil Price, retrieved from https://oilprice.com/Energy/Energy-General/The-Real-Facts-Behind-Saudi-Arabias-Wild-Oil-Claims.html

الحسابية يصعب القول إن القدرة الاحتياطية للنفط الخام، هي في أكثر من 120 مليار برميل، وليس الرقم المستخدم 268 مليار برميل أو أكثر".

لكن التحول الذي حصل في العقدين الأخيرين لناحية انتقال الولايات المتحدة الأميركية من دولة مستوردة للنفط والغاز إلى دولة مصدرة لهما، كان له انعكاساتها الخاصة على عموم منطقة الخليج. إذ سعت أميركا للتحرر من هيمنة النفط السعودي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي لمصادر الطاقة وتقليل اعتمادها على إمدادات أوبك. وأظهرت بيانات الحكومة الأمريكية لعام 2022، أن صافي واردات الولايات المتحدة من النفط الخام انخفض إلى 1.1 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2001، فيما من المتوقع أن تتجاوز الصادرات الأميركية من النفط ومنتجاته لعام 2023 مستوى الواردات، وذلك لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

يقول الدكتور فؤاد ابراهيم، إن "السعودية تواجه تحدّيين رئيسين هما: كفاءة الإنتاج الإيراني المرتفع، وتواصل عمليات استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة، واللذين من شأنهما وضع نهاية تامّة لسيطرة السعودية على إمدادات النفط العالمية، وتاليًا إحباط محاولات زيادة الأسعار، في حال قرر الإيراني والأميركي السير في الطريق المعاكس"[9]. ويضيف: "إن التقديرات المتعلقة بأحجام الإنتاج والأسعار وحتى مستويات الاستثمار في مجال الطاقة البديلة تجعل من الصعوة بمكان التكهن بنوع العلاقة المقبلة. ولكن ما هو مؤكّد أن عاملاً أساسيًا في الشراكة الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة يخضع لتبدّلات سريعة وغير منضبطة"[10].

5. تنامي المنافسين

منذ نشأته عام 1981، سعى مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دوله. وإن كان نجح في خطوات عدّة من بينها الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، إلا أن سمة التباطؤ في التكامل الاقتصادي كانت واضحًا بسبب غياب القرار السياسي وهيمنة التنافس بين دوله.

ولأن النفط هو مفتاح القوّة في الخليج، فإن توجه دوله لتقليل الاعتماد عليه وتنويع مصادر دخلها زاد من حدّة التنافس. وقد انعكس هذا بدوره على المصالح الجيوسياسية لكل دولة، وأطر علاقاتها على المستويين الإقليمي والدولي.

كان العامل الاقتصادي إحدى الدوافع الرئيسة للمصالحة الخليجية التي استضافتها قمة العلا في الرياض في 5 كانون الثاني/يناير 2021. مراجعة لقائمة المطالب الـ 13 لدول المقاطعة يظهر أنها لم تحصل إلا على تنازل وحيد، ألا وهو تجميد الدعاوى القضائية الدولية ومنها:

- إسقاط دعوى أمام محكمة العدل الدولية بدعوى تمييز الإمارات ضد مواطنيها.
- إسقاط دعوى أمام منظمة الطيران المدني الدولية للطعن في القيود المفروضة على مجالها الجوي.

[9] إبراهيم، فؤاد (2017) مستقبل السعودية: الخطاب - العرش – التحالفات، دار المودة للترجمة والتحقيق والنشر، بيروت، ص 597.
[10] المصدر السابق، ص 485.

- إرجاء دعوى أمام منظمة التجارة العالمية ضد الإمارات كان من المقرر أن يُبت فيها مطلع 2021.
- تجميد دعوى ربحتها أمام منظمة التجارة العالمية ضد السعودية بشأن قرصنة قناة beIN Sports في تقاضي يمكن أن يعطل خطط الاستثمار السعودية في النوادي الرياضية.

يقول معهد دول الخليج العربية في واشنطن[11]، إن "مقاطعة قطر التي بدأتها مجموعة من أربع دول في يونيو/حزيران 2017، تحتوي على مزيج معقد من المخاوف والطموحات، التي تتضمن التنافس الخليجي والتنافس بين القوى الإقليمية والانقسامات الأيديولوجية والعداء الشخصي". ويؤكّد أن المبادرة السعودية لحلّ الخلاف تصبّ في هذا الإطار أيضًا.

وفيما يخص التنافس على المكانة الإقليمية، يقول تقرير لشبكة دويتشه فيله الألماني[12] إن "السعودية في حاجة ماسة إلى تمويل ضخم لبرنامجها الاقتصادي قبل اكتمال التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة"، لكن في المقابل، "الريادة الاقتصادية إقليميًا ليست مسألة هامشية ولا ثانوية بالنسبة للإمارات، التي تنظر إليها على أنها مرتكز الثقل الأبرز الذي لا يمكن التنازل عنه". ولأن السعودية ترى أنها أحقّ بهذه الزعامة نظرًا لثقلها الديمغرافي، موقعها الجغرافي، وحجم مواردها، فقد عمدت إلى مجموعة خطوات أبرزها:

- إجبار الشركات العالمية على نقل مقارها إلى الرياض والتهديد بفسخ العقود معها في حال عدم الالتزام.
- وقف الامتيازات الجمركية على بضائع المناطق الحرة الخليجية.
- تغيير الأنظمة والقوانين لجذب رجال الأعمال وأصحاب الثروات لتبدو كمركز مالي على حساب الإمارات.
- إنشاء شركة طيران عالمية لمنافسة عملاقي الطيران القطري والإماراتي في المنطقة.
- استقطاب فرنسا للمشاركة في مشاريع الثقافة السعودية في مقابل المشاريع الفرنسية الإماراتية.
- إجبار القنوات السعودية (العربية والحدث والشرق) ومجموعة MBC للانتقال إلى الرياض.
- مساعي للاستحواذ على بطولات رياضية ونوادي عالمية واستقطاب أشهر النجوم في هذا المجال.
- استضافة أحداث ومؤتمرات دولية مثل بطولة "كأس العالم لكرة القدم 2030" ومعرض "إكسبو الدولي 2030".

[11] ديوان، كريستين (8 فبراير 2021) لماذا أنهى السعوديون خلافهم مع قطر، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، تم الاسترجاع بتاريخ 11 يوليو 2023 https://agsiw.org/ar/why-the-saudis-ended-the-dispute-with-qatar-arabic/

[12] الخلاف السعودي الإماراتي.. تنافس اقتصادي آني أم بداية قطيعة؟ (8 يوليو 2021) شبكة دويتشه فيله، استرجع بتاريخ 11 يوليو 2023 https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A2%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D9%8A%D8%B9%D8%A9/a-58208406

ثانيًا: الطموحات

منذ إعلان رؤية 2030 الاقتصادية، حققت السعودية عددًا من أهدافها، فيما القسم الأكبر منها لازال متعثرًا. أزمة تمويل المشاريع، وعدم واقعيتها، بالإضافة إلى دعوات المقاطعة الدولية على خلفية انتهاكات حقوق الانسان، وهروب المستثمرين لضبابية السوق السعودية وانعدام الشفافية، كلها عوامل دفعت ولي العهد السعودي إلى إعادة التموضع، دعمًا لخطته الاقتصادية.

1. لماذا رؤية 2030؟

في 25 نيسان/أبريل 2016، أطلق ولي العهد السعودي رؤية 2030 الاقتصادية تحت شعار "رؤية طموحة لأمة طموحة"، وتقوم على ثلاثة محاور هي: مجتمع حيوي، اقتصاد مزهر، وطن طموح، بالاستناد على مرتكزات ترى فيها السعودية مكامن قوّة، وهي الموقع الاستراتيجي، القوة الاستثمارية، والعمق العربي الإسلامي.

أنشئ المجلس الذي تولى وضع الرؤية في 29 كانون الثاني/ يناير 2015، أي قبل أشهر قليلة من إطلاقها. وليس من المفارقة أن محمد بن سلمان هو من يتولى رئاسته. أما الذراع اليمنى والمموّل الرئيس لهذه الرؤية، فهو صندوق الاستثمارات العامة، الذي انتقلت مرجعيته في آذار/مارس 2015 من وزارة المالية إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وعليه بات تحت سلطة ابن سلمان أيضًا.

حملت الرؤية أهدافًا وصفها البعض بالطموحة، فيما كانت محط تشكيك من قبل الخبراء الاقتصاديين. وقد ربطت بين ثلاثة جوانب أساسية لإحداث التحول المأمول في الاقتصاد السعودي، وهي: الخصخصة، التنويع الاقتصادي، وزيادة الانفتاح الاقتصادي والمالي على العالم.

تضمنت الرؤية أهدافًا على مستوى: التنويع الاقتصادي والتنمية، الإصلاح الحكومي، والجوانب الدينية والثقافية والاجتماعية. لكن الواقع يشير إلى أن هذه الطموحات لا تزال بعيدة المنال:

- رفع حجم الاقتصاد السعودي إلى المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم.
- خفض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%.
- رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى سبع تريليونات ريال سعودي.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار إلى واحد تريليون ريال سنوياً.
- الصعود من المركز 80 إلى المركز 20 في مؤشر فاعلية الحكومة.
- زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال المعتمرين من ثمانية ملايين إلى 30 مليون معتمرٍ سنوياً.
- ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من 2.9% إلى 6%.
- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%.

في حزيران/ يونيو 2016، حمل محمد بن سلمان مخطط لرؤية 2030 التي صاغتها مجموعة "ماكينزي" واشتملت على مشاريع استثمارية متنوعة في مختلف القطاعات. كانت الزيارة "التاريخية" ضرورة لتثبيت موقع محمد بن سلمان كوريث طبيعي للعرش يحظى بدعم واشنطن.

يشير الدكتور فؤاد ابراهيم في كتابه "مستقبل السعودية"، إلى أن الرؤية كانت بمثابة ورقة اعتماد لصناع القرار في الولايات المتحدة لدعمه مرشحًا راجحًا للعرش. ويضيف، كانت رؤية ابن سلمان بمثابة "بضاعتنا التي ردّ إلينا" وهي كفيلة بإزالة كل العوائق أمام تحوّل تاريخي في العلاقات السعودية الأميركية. بكلمة أخرى، وضع ابن سلمان المخزون المالي والموارد الطبيعية في باطن الأرض والقطاعات الإنتاجية المالية والصناعية والتكنولوجية والاتصالية، وحتى السياحة برافديها الديني والترفيهي، باتت تحت تصرّف الشركات التجارية الكبرى الأميركية"[13].

قدّم ابن سلمان رؤيته التي صاغتها أيدي أجنبية، وتقوم على تقديم وصفة سحرية تُحرر البلاد من هيمنة النفط وتنقله إلى مصافي الاقتصادات العالمية. جاء الإعلان في وقت كانت المنطقة مشتعلة فيه بالأحداث، وكانت السياسة الخارجية السعودية تنحو باتجاه نصب العداء مع كل مخالف لأجنداتها.

في اليمن، كان العدوان قد دخل عامه الثاني مع فشل ذريع للسعودية وتحالفها في تحقيق أي من الأهداف التي وضعتها الحملة العسكرية تحت مسمى "عاصفة الحزم". ومن العراق إلى سوريا ولبنان، كانت الحرب مع الجماعات الإرهابية متواصلة، وكانت السعودية منخرطة حتى النخاع في تغذية وتمويل هذه الجماعات.

في المشهدين الإقليمي والدولي، كان الاتفاق النووي مع إيران قد دخل حيّز التنفيذ، فيما كان البيت الأبيض يودّع حقبة الرئيس باراك أوباما ليستقبل رئيسه الجديد.

في المشهد الداخلي السعودي، كان السيف الوهابي منصوبًا على رقاب المطالبين بالإصلاح، وكانت المنطقة الشرقية على موعد مع أكبر إعدام جماعي سجل في السعودية منذ عام 1980.

في هذه الظروف، اختار ابن سلمان موعد إعلان رؤيته التي كان يسابق الزمن لإطلاقها، بعد الخسائر الفادحة في السياسات الداخلية والخارجية، أما أبرز ما يواجهها من تحديات:

- البيروقراطية وانعدام الشفافية نتيجة تركيبة الحكم القائمة على أساس الملكية المطلقة. إذ سيكون الاختبار الحقيقي هو استخدام القوانين الجديدة بالتوازي مع وجود سلطة موازية للمرسوم الملكي، وهو ما يعرّض مصالح القطاع الخاص للخطر ويهدد بفشل إعادة توجيه نفقات الدولة.

- عدم الاستقرار السياسي في ظل الخلافات داخل العائلة المالكة نتيجة الصراع على الحكم، والحاجة إلى إخفات أي صوت إصلاحي معارض، دفعا محمد بن سلمان إلى تشديد قبضته على السلطة.

[13] إبراهيم، فؤاد، مستقبل السعودية، ص 562.

- تغيير ديناميات الاقتصاد السعودي والذي ترافق مع قرارات تقشفية تمثلت بتخفيض الإعانات الحكومية وفرض الضرائب لأول مرة. ومع توسع رقعة الفقر وتفشي الفساد وانتشار البطالة وارتفاع معدلات التضخم، فإن العقد الاجتماعي بات مهددًا وينذر بفورات شعبية.

- إمكانية التطبيق، إذ تبرز تحديات غياب البنية التحتية، وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى نقص اليد العاملة المتخصصة في العديد من القطاعات المستحدثة، ما يجعل الاعتماد على العمالة الأجنبية ضرورة، ويخلق تضاربًا حادًّا في السوق المحلي في ظل قرارات السَّعْوَدَة.

- سلطة المؤسسة الوهابية، وهو تحدٍّ واجهه ابن سلمان بتعزيز مركزية الحكم بيد آل سلمان على حساب فكّ التحالف التاريخي بين "الشيخ والأمير".

- تنويع مصادر الدخل، إذ أن مساعي تنويع الدخل من خلال الاستثمارات واستقطاب الشركات سيحتاجان إلى وقت طويل قبل أن يصبح الاقتصاد محميًا من التأثر بتقلبات أسعار النفط.

2. أرامكو ورؤية 2030

توصف أرامكو بأنها "درّة التاج السعودي" وذهب المملكة الأسود، ولذلك لدورها التاريخي والحاضر، في تشكيل إحدى نقاط قوة السعودية الاقتصادية وسيطرتها النفطية. ولهذا حرصت العائلة المالكة على الدوام أن يظل قرار الشركة ومصيرها بيدها.

عام 2019، بدأت السعودية طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام كإحدى دعائم رؤية 2030. وفي أبريل 2023، أعلن ولي العهد السعودي نقل حصة 4% من أسهم أرامكو إلى شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، "لتعظيم أصول الصندوق وزيادة عوائده الاستثمارية"، وبذلك ترتفع حصته في المجموعة النفطية إلى 8%.

وفي هذا السياق، يقول معهد كارنيجي[14]، إن "من شأن توسّع صندوق الاستثمارات العامة وتحوّله إلى موازنة موازية، وهو ما سوف يساهم الاكتتاب العام في أرامكو في تحفيزه، أن يعود قبل كل شيء بالفائدة على ولي العهد بن سلمان. فسوف يتمكّن من الوفاء بالوعود التي قطعها في إطار رؤية 2030 ويجعل الموازنة العامة أكثر شفافية وفقاً للمعايير الدولية. وفي الوقت نفسه، بإمكان ولي العهد أن يُعفي جزءاً كبيراً من الموارد المالية للدولة من هذه الإصلاحات ويبقيه تحت سيطرته الشخصية. وهكذا، سوف يمتلك بن سلمان، من خلال هذا الوصول المباشر إلى جزء كبير من إيرادات الدولة، أداةً مهمة لترسيخ سلطته السياسية. وهكذا يمكنه أن يضمن الولاء من جانب مجموعات مهمة استراتيجياً، مثل المؤسسة الأمنية، وسوف تكون لهذا الولاء أهمية كبيرة إذا لم تتحقق الأهداف الإنمائية لرؤية المملكة 2030".

تكشف وكالة بلومبيرغ[15] عن بيانات حديثة لعام 2023، تشير إلى أن تقييم أرامكو بـ 2 ترليون دولار، يعتمد على الوهم أكثر من الحكمة الجماعية للسوق، وأن السيولة في أسهم أرامكو سيئة للغاية، إذ تم تداول

[14] Roll, Stephan (December 02, 2019) Aramco's IPO and Bin Salman's Fiscal Takeover, Carnegie Middle East Center, retrieved from https://carnegieendowment.org/sada/80463

[15] Blas, Javier (May 30, 2023) Saudi Aramco's $2 Trillion Valuation Is an Illusion, Bloomberg, retrieved from https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2023-05-30/saudi-aramco-s-2-trillion-valuation-is-an-illusion?srnd=opinion&leadSource=uverify%20wall

متوسط يومي للأسهم بقيمة 51 مليون دولار فقط، خلال العام الماضي، ولهذا ترغب السعودية بطرح المزيد من الأسهم للبيع. ويرى موقع أويل برايس[16] أن أرباح أرامكو المخيبة للآمال هي أقل مشاكلها حالياً، لأن العديد من المستثمرين الغربيين يشعرون بالقلق من أن ابن سلمان يستخدم أرامكو كبقرة تدر الأموال لتمويل مشاريعه الخاصة فقط.

3. التحوّل الاقتصادي ومستقبل النفط

قدّم ابن سلمان "خطة التحوّل الوطني" كإنجاز خالص له، سينقل البلاد إلى ما بعد عصر أحادية النفط. لكنّ طموح ابن سلمان لم يكن إلا أعادة لتدوير "الخطط الخمسية" في عهد الملك فيصل، بحسب دراسة للخبير الاقتصادي ونائب وزير المالية سابقًا عبد العزيز الدخيل، والذي للمفارقة تعرّض للاعتقال من نيسان/أبريل 2020 وحتى تموز/يوليو 2021 بسبب دعوته لمكافحة الفساد.

يقول الدخيل في نقده للرؤية، "أرى أن يترك النفط السعودي داخل أرضه وعند شعبه وهذا يضمن الحفاظ على رأس المال النفطي آمنًا من المخاطر السياسية والقانونية ويتيح المجال لأهله وملاكه لإدارة وتعظيم قيمته بالبيع كسلعة نفطية أو تطوير مشتقاته واستخداماته الأخرى"، ويضيف "ليس من الضروري أن يكون لدينا صندوق سيادي للاستثمارات الأجنبية هو الأكبر في العالم، فكلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي كلما زادت المخاطر المصاحبة له، وكلما زادت المشاكل الفنية والإدارية لتنظيم عوائده".

ويتّفق عصام الزامل، المحلل الاقتصادي الذي صنفته مجلة فوربس بأنه أحد أبرز الشخصيات الاقتصادية، مع الدخيل في نقده للرؤية، إذ يقول "إن قيمة شركة أرامكو، كما أعلنها محمد بن سلمان، تتراوح بين 2 و3 تريليون دولار. إلا أن قيمة أرامكو لا يمكن أن تبلغ هذا الحد إلا إذا كان الطرف المشتري سيأخذ عائدات النفط كاملة". ويضيف "إن النفط هو ملك للشعب السعودي، وقرار من هذا النوع لا يجب أن يتخذ دون موافقة الجميع." لكنّ مصير الزامل كان السجن أيضًا. إذ أخفت السعودية الصوت الاصلاحي الاقتصادي في السعودية، والذي لاحقه ابن سلمان وزجّ بالعديد من الداعين إليه في المعتقلات.

إذا، فالنفط هو المفتاح في رؤية ابن سلمان، وهو المشكلة بذاتها.

يقول تحقيق لوكالة رويترز[17]، إن معظم حقول النفط العملاقة تم اكتشافها في السعودية بين عامي 1936 و1970 ولم يتم تسجيل أي اكتشافات مماثلة منذ ذلك الحين. ويلفت إلى أن ليس كل النفط الأصلي الموجود يمكن إنتاجه تقنيًا أو مربحًا.

[16] Watkins, Simon (May 15, 2023) Saudi Aramco's Disappointing Earnings Are The Least Of Its Problems, Oil Price, retrieved from https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Saudi-Aramcos-Disappointing-Earnings-Are-The-Least-Of-Its-Problems.html

[17] Kemp, John (Jul 5, 2016) Saudi Arabia's oil reserves: how big are they really?, Reuters, retrieved from https://www-reuters-com.translate.goog/article/us-saudi-oil-kemp-idUSKCN0ZL1X6?_x_tr_sl=ar&_x_tr_tl=en&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=wapp&_x_tr_hist=true

إحصائية جديدة لمعهد الشرق الأوسط (MEI)[18] دقّت جرس الإنذار بشأن مستوى احتياطيات النفط والغاز في الخليج والتي لن تتخطى 30 عامًا قادمة. أمّا بالنسبة للسعودية التي تواجه تحدّي الكثافة السكانية، فإن الاحتياطيات من النفط تكفي مدة 63 عاما، فيما تكفي احتياطيات الغاز 55 عاما.

Figure 1: Gulf reserves-to-production ratios for oil and gas

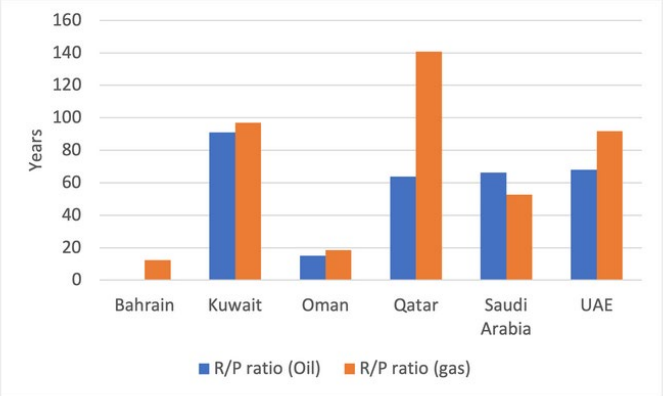

يورد التقرير أن "قيمة الاحتياج الاستثماري (للتحوّل الاقتصادي) حتى عام 2030 تتراوح بين 2 و4 تريليونات دولار، فيما تموّل دول الخليج مجتمعة استثمارات تحول الطاقة بمعدل سنوي يجمع نحو 755 مليار دولار فقط حتى عام 2030، ما يعني أن الدول الست لا تسير بالمعدل المطلوب نحو مستقبل اقتصادي متنوع".

يذكر تقرير لمعهد بروكينغز[19] أنه "من المتوقع أن تنخفض الإيرادات من النفط، على المدى المتوسط، وذلك بسبب تراجع الطلب العالمي ابتداء من عام 2040، إن لم يكن قبل، وذلك لأن الدول الغربية تخطط للابتعاد كليًا عن الوقود الأحفوري". وبالتالي فإن أفول مرحلة الاعتماد على النفط الذي يشكل 80% من صادرات السعودية، و40% من ناتجها المحلي الإجمالي، ويعدّ عامود تمويل رؤية 2030، سيكون لها تداعياتها الكارثية على مشاريع السعودية الاقتصادية.

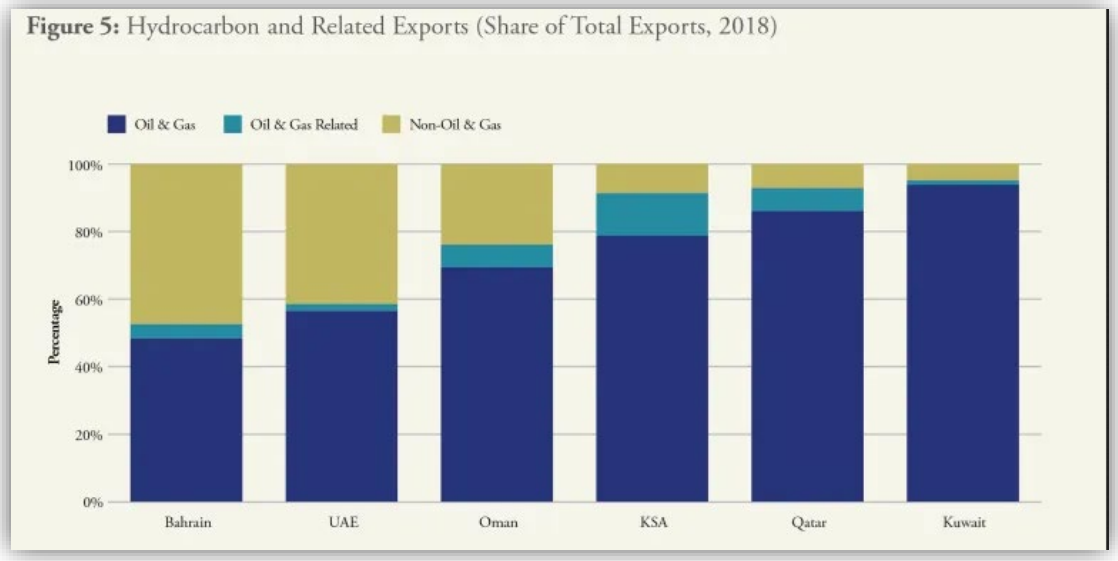

[18] Al-Sarihi, Aisha (March 2, 2023) The GCC and the road to net zero, Middle East Institute, retrieved from https://www.mei.edu/publications/gcc-and-road-net-zero

[19] Kabbani, Nader and Ben Mimoune, Nejla (January 31, 2021) Economic diversification in the Gulf: Time to redouble efforts, Brookings Institute, retrieved from https://www.brookings.edu/articles/economic-diversification-in-the-gulf-time-to-redouble-efforts/

4. التحول الاقتصادي من المنظور الصيني

فيما يخص عوامل نجاح رؤية 2030، تتحدث التقارير عن فترة تمتد ما بين 30 إلى 50 سنة حتى إنجازها. وهذا يترتب عليه حاجة سعودية لتصفير الأزمات وانتهاج الدبلوماسية في مقاربة ملفات المنطقة، فهل يمكن تحقيق ذلك؟

ترى الدراسات الصينية[20] أن ما تعسى إليه السعودية هو تحوّل عميق للبلاد من الداخل إلى الخارج، أي عدم الارتباط بأي طرف. وترتكز في اصلاحها الاقتصادي على تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمار الأجنبي واستضافة الأحداث الدولية، ولهذا فهي بحاجة إلى السلام والاستقرار على الحدود. لكنها ترى أنه بالنظر إلى العديد من العوامل غير المواتية، ومن بينها العلاقة مع أميركا، فمن غير المتوقع تحقيق أهداف رؤية 2030 أو تحقيق التحوّل الاقتصادي، وهذا ما يدفع السعودية للتوجه شرقًا.

من المنظور الصيني[21]، سيكون التكامل الاقتصادي في أوراسيا بمثابة اتجاه إنمائي لا يقاوم في القرن الحادي والعشرين. من هذا المنطلق، "تمر السعودية بنقطة تحول تاريخية ويتعيّن عليها أن تتخذ خيارات إستراتيجية: فإما أن تتخذ بشجاعة خطوة إلى الأمام في إصلاح سياساتها الرئيسية، أو تتخلى عن الأمل في مستقبل أفضل، وإما أن تستمر في إستراتيجيتها على حساب استبعادها من الاتجاه الأوسع نحو التكامل الاقتصادي عبر أوراسيا في القرن الحادي والعشرين". ترى الصين أنه "حتى الآن، ركزت معظم المناقشات حول دور السعودية في الشؤون الدولية فقط على إنتاجها النفطي. ومع ذلك، وللمرة الأولى، يمكن للسعودية أن تلعب دورًا رئيسيًا على الساحة الدولية من خلال إنشاء ممر نقل بري دولي يربط بين آسيا وأفريقيا في شبه الجزيرة العربية". وتقول إن تصالح السعودية مع إيران وإقامة جسور عبر مضيق هرمز والبحر الأحمر، "يمكنها أن تكون حلقة وصل مهمة بين آسيا وأفريقيا. ومن شأن مبادرة من هذا القبيل أن تعالج مشكلة السعودية الثلاثية: أولا، التعايش السلمي مع إيران؛ وثانيا، التنويع الاقتصادي؛ وأخيرا، التنمية الاقتصادية في جوار المملكة العربية".

5. دول النفط أمام تحدي الزمن

في مقابلة مع الخبير الاقتصادي، الدكتور حسن سرور، يؤكد أن "كل القراءات لا تتوقع أن يستمر عصر النفط أكثر من عقد من الزمن، وحتى لو بقي هناك نفط، قد نكون دخلنا في عصر مختلف. وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك إيرادات كافية لتمويل الموازنات والمشاريع، ودول الخليج تعي جيدًا مقدار التحديات التي تنتظرها. فالمسار زمني للتحول الاقتصادي مسألة مرتبطة بالبنى التحتية، ودول الخليج لا يزال ينقصها طريق طويل، إذ تحتاج بالحد الأدنى إلى ما بين عقد ونصف إلى عقدين من الزمن، أي ربما ما بين 15 إلى 20 سنة لإنجاز التحول. اليوم، نحن أمام العقد الأخير من قمة تربع النفط على عرش الطاقة العالمي، بعد هذا العقد، وربما خلال أقل من 7 سنوات، سيكون لزامًا على هذه الدول تدبر أمورها بطريقة مختلفة".
ويضيف، "بالنسبة للسعودية، اعتمد تمويل المشاريع على عملية السحب من الصناديق السيادية ومن خلال المديونية على الصعيد الداخلي، ولم يكن هناك ترشيد للإنفاق، بل إن مواجهة العجز تمت من خلال

---

[20] التحول السعودي من المنظور الصيني (01 حزيران/يونيو 2023) مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، استرجع بتاريخ 13 تموز، يوليو 2023 https://www.u-feed.com/post.php?id=123502

[21] الاتفاق الإيراني السعودي من منظور الجغرافيا الاقتصادية والتنمية الإقليمية، مجلة جامعة جنوب غرب جياوتونغ (إصدار العلوم الاجتماعية) العدد 4، 2014. ترجمة جنى عسّاف، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، استرجع بتاريخ 13 تموز/يوليو 2023 https://www.u-feed.com/post.php?id=123506

رفع الضرائب والرسوم بحيث وصلت قيمة الضريبة على القيمة المضافة إلى ثلاثة أضعاف بنسبة 300%. نحن في السنة الثامنة، أي في منتصف الرؤية التي وضع لها فترة من 2016 – 2023، وحتى الآن، لم يتحقق الشيء الكبير، لأن معظم عمليات التمويل من الخارج لم تأت. أما على صعيد الداخل، فعمليات التمويل لم تكن كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية وبنفس الوقت تمويل الحروب والتدخلات في المنطقة.

اليوم نتحدث عن تصفير مشاكل السعودية، وهي أحد أهم الأعمدة التي يمكن أن تساهم في تنفيذ المشاريع المرتقبة. وهذا بدأ بالمصالحة مع إيران، ومشاريع السلام مع اليمن، وعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وتحسين العلاقات مع العراق، وهذا مهم لتنفيذ المشاريع التي لم يتبقى أمام السعودية الوقت الكافي لإتمامها.

مع توجه العالم من نظام القطبية الواحدة إلى نظام تعدد الأقطاب، تعد العلاقات السعودية الآسيوية، وخصوصًا مع الصين، هامة جدا، لأن الشرق والصين، لديهما المقدرة لإنجاز مشاريع هائلة وبوقت زمني قصير. حتى هذه اللحظة لم تجن السعودية من الغرب إلا الفتات على المستوى الاقتصادي، لذلك قد يكون التوجه شرقًا في هذا المجال هو أحد العناصر الأساسية في تحقيق رؤية 2030".

خلاصة واستنتاجات

تفرض التحديات والطموحات الاقتصادية على السعودية إعادة تموضع سياسي وأمني، لمواكبة التطورات ومواجهات المتغيرات في الساحتين الداخلية والخارجية. أما أبرز المراجعات في هذا المجال، كانت كالتالي:

- العلاقات مع أميركا: التراجع الأميركي في المنطقة والحسابات الجديدة لواشنطن تجاه حلفائها، دفعا بالسعودية إلى إعادة تشكيل خريطة تحالفات جديدة، بحثًا عن الحماية.

- الملف الداخلي: إعادة ترتيب البيت الداخلي من خلال القضاء على المنافسين على السلطة، وتجميع السلطات كلها تحت إدارة محمد بن سلمان، ليصبح هو الحاكم الفعلي للبلاد.

- تغيير السياسة الخارجية الاقليمية: وفي هذا السياق تسجّل مقاربات سعودية جديدة للعلاقات مع دول المنطقة وملفاتها:

1- رعاية المصالحة الخليجية
2- الحوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية
3- إعادة العلاقات مع سوريا
4- مفاوضات السلام اليمنية
5- إنهاء الأزمة الدبلوماسية مع تركيا
6- تأجيل ملف التطبيع مع الكيان المؤقت
7- تفعيل العلاقات مع حماس (فتح باب العمرة وإطلاق سراح معتقلين)
8- تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق
9- - استضافة المحادثات السودانية

التحولات السياسية السعودية، وإن كان من الصعب الجزم بأنها جوهرية أو طويلة الأمد، لكنها تمثّل التوجه الحالي لابن سلمان نحو "تصفير الأزمات" على حساب الانكفاء على الداخل، أي تركيز الاهتمام على رؤيته الاقتصادية، وتوفير المناخ اللازم لتحريك عجلاتها.

وهنا يسجل للسعودية محاولات للبحث عن موقع كلاعب إقليمي:

- الدخول على خط الأزمة الروسية – الأوكرانية
- استضافة القمة الصينية العربية والصينية الخليجية
- الانضمام إلى منظمة شنغهاي
- جولة آسيوية لولي العهد السعودي في خضم الخلاف مع الولايات المتحدة
- جولة أوروبية لولي العهد السعودي هي الأولى بعد تداعيات جريمة القنصلية عام 2018

من هنا يمكن استشراف مرتكزات جديدة في المقاربات السعودية تقوم على:

- إيلاء الاهتمام الأول لرؤية 2030 التي ستكون المحرّك الأساس للسياسات الخارجية.
- توسيع مروحة التعاون الاقتصادي والأمني مع دول المنطقة لتعويض الغياب الأميركي.
- بناء علاقات متوازنة مع الدول الكبرى التي يُمكنها المساهمة في تنفيذ الرؤية.
- إبقاء أسعار النفط مرتفعة بهدف الاستفادة من عائداته لتمويل مشاريع الرؤية.
- الحاجة إلى ما بين 30 و50 عامًا من الاستقرار الأمني والسياسي للمضي في المشاريع الاقتصادية.

لكنّ عددًا من التحدّيات ستظل يواجه محمد بن سلمان، وستكون اخبارًا جديًا لحكمه، من بينها:

- حرب اليمن، والجدية في خوض مفاوضات سلام تفضي للقبول بشروط الحكومة اليمنية.
- وقف التدخل في شؤون دول المنطقة وفرض الأجندات على الحلفاء.
- جدّية التقارب السعودية – الإيراني والنجاح في تخطّي نقاط الخلاف.
- تحدّي تجاوز الخلافات مع الإمارات ومصر.
- خطر الانفجار الداخلي مع تصاعد الأزمة الاقتصادية وزيادة منسوب القمع السياسي.
- صورة السعودية وولي عهدها التي ستظل تلاحقه في المحافل الدولية مع تزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضده في الخارج.
- تداعيات مشاريع قوانين أميركية مثل "نوبك" و"جاستا" على السعودية.
- قدرة السعودية على تجاوز التحديات المالية والبيروقراطية لتحقيق مشاريع الرؤية.
- القدرة على تبني مبادئ اقتصاديات ما بعد الحداثة لدعم الرؤية.
- الحاجة إلى إعادة جدولة مشاريع الرؤية ووضع خطّ طموحات أكثر واقعية لها.
- ممارسة الانضباط المالي للحفاظ على التوازن في الميزانية مع تقلّب أسعار النفط.
- وقف الهدر المالي ومكافحة الفساد المشترين في مفاصل الدولة.

وعليه، وبناء على آراء خبراء وتقديرات الأرقام والبيانات، فإن السعودية تحتاج بالحد الأدنى إلى ما بين 15 إلى 20 سنة لإنجاز التحوّل الاقتصادي، وهو ما يرتّب على العائلة المالكة المضي في سياسة "تصفير الأزمات" لعقدين قادمين من الزمن، لتجاوز التحديات الأمنية والسياسية وتحقيق طموحات الاقتصادية.

المصادر

- Roll, Stephan, Aramco's IPO and Bin Salman's Fiscal Takeover, Carnegie Middle East Center (December 02, 2019).
- Boyes, Roger, Saudi future rests on winning war in Yemen, The Times, (7 March 2018).
- Al batata Saleh and Said Summer, Saudi Arabia, Houthis Advance Toward Long-Term Cease-Fire in Yemen, Wall Street Journal, (Apr 9, 2023).
- Reed, Stanley, The Saudis Are Keeping the Oil Flowing, but It's Not Easy, The New York Times, (Sept. 19, 2019).
- Watkins, Simon, The Facts Behind Saudi Arabia's Outrageous Oil Claims, Oil Price, (Oct 13, 2021).
- Blas, Javier, Saudi Aramco's $2 Trillion Valuation Is an Illusion, Bloomberg, (May 30, 2023).
- Watkins, Simon, Saudi Aramco's Disappointing Earnings Are The Least Of Its Problems, Oil Price, (May 15, 2023).
- Kemp, John, Saudi Arabia's oil reserves: how big are they really?, Reuters, (Jul 5, 2016).
- Al-Sarihi, Aisha, The GCC and the road to net zero, Middle East Institute, (March 2, 2023).
- Kabbani, Nader and Ben Mimoune, Nejla, Economic diversification in the Gulf: Time to redouble efforts, Brookings Institute, (January 31, 2021).

- نورالدين، علي، تحولات أسواق النفط تضغط سلبًا على الاقتصاد السّعودي، موقع فنك، (4 يوليو 2023).
- 70 مليار دولار حجم المساعدات المالية السعودية للبنان مقابل 100 مليون إيرانية، موقع الشرق الأوسط، (25 فبراير 2016).
- "دفعنا 20 مليار دولار بعد عام 2005 في لبنان، ولن نكرّر التجربة" ابن سلمان: نوّاف سلام مرشّحنا، صحيفة الأخبار، (23 نيسان 2012).
- السعودية: نخلي مسؤوليتنا من أي نقص في إمدادات البترول للأسواق العالمية في ظل الهجمات الحوثية، صحيفة الشرق الأوسط، (21 مارس 2022).
- إبراهيم، فؤاد (2017) مستقبل السعودية: الخطاب - العرش – التحالفات، دار المودة للترجمة والتحقيق والنشر، بيروت، ص 597.
- ديوان، كريستين، لماذا أنهى السعوديون خلافهم مع قطر، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، (8 فبراير 2021).
- الخلاف السعودي الإماراتي.. تنافس اقتصادي آني أم بداية قطيعة؟ شبكة دويتشه فيله، (8 يوليو 2021).
- التحول السعودي من المنظور الصيني، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، (01 حزيران/يونيو 2023).
- الاتفاق الإيراني السعودي من منظور الجغرافيا الاقتصادية والتنمية الإقليمية، مجلة جامعة جنوب غرب جياوتونغ (إصدار العلوم الاجتماعية) العدد 4، 2014، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، (27 أيار/مايو 2023).